سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تحديات الأزمة النفطية العالمية الأولى ودور النفط العربي الخليجي فيها (١٩٧٣-١٩٧٤)

الأستاذ الدكتور
مقدام عبد الحسن الفياض
الباحثة
شيماء مسج بكة الزيادي
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات
Miqdam.alfayyadh@uokufa.edu.iq

United States policy towards The first global oil crisis and The impact of The Arab Gulf oil 1973-1974

Prof. Dr.
Meqdam Abdul- Hasen Al- fayyadh
Researcher
Shaymaa Masj Bakkah
College of Education for Girls - University of Kufa

الملخص:

اكتسبت الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي أبعادها بالدرجة الأولى من الأهمية الإقتصادية الشاملة للمنطقة، والتي تأتي بطبيعة الحال من العامل الأساس الذي يضعها في قلب حركة الصراع بين الدول الكبرى ألا وهو النفط، عواملاً دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الى الإهتمام بها، بل ساهمت في تشكيل توجهات سياستها الخارجية تجاه المنطقة، ويحاول البحث أن يجد حقيقة الترابط بين دولة صناعية كبرى مستهلكة للنفط بشكل رئيس كالولايات المتحدة الامريكية، وبين دول منتجة معتمدة على النفط كلياً مورداً لها بشكل أساس كدول الخليج العربية، من خلال وضع رؤية محددة حول ما يمثله النفط العربي الخليجي لإقتصاد الولايات المتحدة وأسباب إعتمادها عليه، وما مدى انعكاس ذلك على نموها الإقتصادي وعلاقاتها مع حلفائها الأوربيين أو مع دول المنطقة نفسها؟ وأثر الرأي العام الأمريكي والشركات النفطية الأمريكية على قرارات الادارات المتعاقبة في رسم السياسة النفطية الداخلية.

إحتوى البحث على أربعة مباحث. جاء الأول تطور السياسة النفطية المحلية للدول الخليجية العربية وإنعكاساتها على السياسة الامريكية ١٩٧٠ – تشرين الأول ١٩٧٣ قدم عرضاً موجزاً للمشاكل الأساس التي قادت بالتدريج الى زيادة الواردات الأمريكية الخارجية. مع تسليط الضوء على بدايات تحرك الدول المنتجة باتجاه تحرير نفسها من سيطرة الشركات النفطية الكبرى. ورصد المبحث الثاني الذي جاء بعنوان ثانياً: الأزمة النفطية الأولى أسبابها...مقدماتها...والظروف المحيط بها نضوج البوادر الأولى التي أدت الى تأزيم أسواق النفط العالمية منذ مطلع عام ١٩٧٣ ومن ثم ردود الفعل الأولية الأمريكية للتعامل معها، وتطرق الى التحرك العربي لأستخدام النفط بوصفه سلاحاً سياسياً ضاغطاً من أجل إيجاد تسوية سلمية للصراع العربي الأسرائيلي، مما دفع ذلك الى أزمة طاقة عالمية ألحقت أضراراً بالولايات المتحدة وأثرت بوضوح على سياستها تجاه النفط، وقد تناولنا ذلك في المبحث الثالث الذي جاء بعنوان "آثار الأزمة سياسياً وإقتصادياً على الولايات المتحدة الأمريكية". وقد خصص المبحث الرابع المعنون "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الأزمة النفطية"، والذي تفرع الى قسمين الأول "الاجراءات الداخلية في معالجة الازمة النفطية"، والثاني "الاجراءات الخارجية في مواجهة الازمة وانهائها". الى محاولة فهم المعالجة الأمريكية للأزمة على الصعيدين الداخلي والخارجي وتمكنها بعد ذلك من إحتوائها وإنهائها.

إعتمد الباحثان على مصادر متنوعة معظمها أصيلة، تأتي في مقدمتها الوثائق الرسمية الأمريكية المنشورة، إذ أعتمدت على نحو رئيس على مجموعة من الوثائق والكتب الوثائقية، والمطبوعات الحكومية والدوريات العربية باللغتين العربية والانكليزية.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة – الأزمة النفطية – النفط العربي.

Abstract:-

The Strategic Importance of the Arabian Gulf has been gaining dimensions primarily from economic importance overall area, which comes naturally from the primary factor which puts it in the head of the conflict movement between the major powers, namely oil, Factors prompted the United States to pay attention to them, but also contributed to the formation orientation of its foreign policy toward the region, and is trying to search to find the truth correlation between the state of major industrial consumer of oil primarily such as the United States, and between the producing countries dependent on oil entirely resource has a basis as states the Arabian Gulf, through the development of a specific vision about what it represents oil of Arab Gulf for the U.S. economy and the reasons for adoption, although being the largest oil producer in the world. And the impact of the American public and American oil companies on the decisions of successive administrations in the oil policy of the Interior.

The research contained on four topics. First came to explain the development of domestic oil policy for the Arab States of the Gulf and their repercussions on U.S. policy 1970 - October 1973 and gave a brief overview of the primary problems that gradually led to an increase in imports of American foreign. While highlighting the beginnings producing countries move toward to free itself from the control of the major oil companies. The second part, which came entitled: the oil crisis first causes... introductions... and the circumstances surrounding the maturation of the first signs that led to the crisis in the global oil markets since the beginning of 1973 and then initial reactions of America to deal with, and dealt with Arab move for the use of oil as a political weapon pressing in order to find a peaceful settlement to the Arab-Israeli conflict, pushing it to the global energy crisis damaged the United States and influenced clearly on its policy towards oil, we have been dealt with in the third section, which was entitled "The effects of the crisis politically and economically on the United States of America." The fourth section devoted entitled "United States policy in the face of the oil crisis," which branch to the two section, the first one was "internal procedures in the treatment of the oil crisis," and the second "external action in the face of the crisis and end it." To try to understand the American treatment of the crisis on both internal and external, and then enables it to controlling and termination.

The researchers depend on a variety of sources, mostly authentic, come in the forefront of official documents of America published, as adopted towards the head of a group of documents, books, documentaries, and government publications and Arabic periodicals in Arabic and English.

key words: **United States - oil crisis - Arab oil**

المقدمة:

يحاول البحث أن يجد حقيقة الترابط بين دولة صناعية كبرى مستهلكة للنفط بشكل رئيس كالولايات المتحدة الامريكية، وبين دول منتجة معتمدة على النفط كلياً مورداً لها بشكل أساس كدول الخليج العربية، من خلال وضع رؤية محددة حول ما يمثله النفط العربي الخليجي لإقتصاد الولايات المتحدة وأسباب إعتمادها عليه.

إحتوى البحث على أربعة مباحث. جاء الأول بعنوان (تطور السياسة النفطية المحلية للدول الخليجية العربية وإنعكاساتها على السياسة الامريكية ١٩٧٠ - تشرين الأول ١٩٧٣) والذي قدم عرضاً موجزاً للمشاكل الأساس التي قادت بالتدريج الى زيادة الواردات الأمريكية الخارجية. ورصد الثاني الذي جاء بعنوان (الأزمة النفطية الأولى أسبابها مقدماتها والظروف المحيط بها) نضوج البوادر الأولى التي أدت الى تأزيم أسواق النفط العالمية منذ مطلع عام ١٩٧٣ ومن ثم ردود الفعل الأولية الأمريكية للتعامل معها. مما دفع ذلك الى أزمة طاقة عالمية ألحقت أضراراً بالولايات المتحدة وأثّرت بوضوح على سياستها تجاه النفط، وقد تناولنا ذلك في المبحث الثالث الذي جاء بعنوان (آثار الأزمة سياسياً وإقتصادياً على الولايات المتحدة الأمريكية). والمبحث الرابع المعنون "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الأزمة النفطية"، والذي تفرع الى قسمين الأول "الاجراءات الداخلية في معالجة الازمة النفطية"، والثاني "الاجراءات الخارجية في مواجهة الازمة وانهائها". كان محاولة فهم المعالجة الأمريكية للأزمة على الصعيدين الداخلي والخارجي وتمكنها بعد ذلك من إحتوائها وإنهائها.

إعتمد الباحثان على مصادر متنوعة معظمها أصيلة، تأتي في مقدمتها الوثائق الرسمية الأمريكية المنشورة، والمطبوعات الحكومية والدوريات العربية باللغتين العربية والانكليزية، لاسيما الوثائق الامريكية وأهمها وثائق السياسة الخارجية، وعلى عددٍ من الاطاريح والرسائل الانكليزية.

أولاً: تطور السياسة النفطية المحلية للدول الخليجية العربية وإنعكاساتها على السياسة الامريكية ١٩٧٠ - تشرين الأول ١٩٧٣.

بقيت الولايات المتحدة الامريكية حتى أواخر عقد الستينات من القرن العشرين تتمتع

بسيطرة راجحة على النفط العربي الخليجي، ولم تكن لقبضتها تلك أن تخف أو تتراجع، بل كانت تزداد قوة يوماً بعد آخر، إذ كان منتجو النفط ومستهلكوه على حد سواء متأثرين بالهيمنة الامريكية عملياً[١]. لكن هذا لا يمنع من القول أن مكانتها هذه أخذت تتعثر تبعاً للخلل الذي أصاب ميزانها النفطي، فبعد أن كانت منتجة ومصدرة للنفط طوال المدة السابقة أصبح إستيراد هذه المادة هو الصفة الغالبة عليها بشكلٍ كبير، وأخذت وارداتها منذ مطلع عقد السبعينات تزداد مقابل إنخفاض قدرتها التصديرية[٢].

وكانت لتلك الظروف السائدة في الصناعة النفطية مؤاتية لتحرك فعال لمنظمة الاوبك[٣]. من خلال تفعيل عملها الجماعي للوقوف بوجه الإحتكارات النفطية الامريكية[٤]، التي كانت تتحكم بشكل مطلق بكل العمليات المختلفة، بدءً من كمية الأنتاج والتصدير الى تحديد الأسعار والادارة، ولا تتسلم الدول المنتجة للنفط إلا مبالغ مالية محدودة[٥]. فعقدت الأوبك مؤتمرها خلال المدة ٩-١٢ كانون الاول ١٩٧٠، خرجت بعدد من التوصيات التي توحد مواقفها وتنظم مفاوضاتها مع الشركات الاحتكارية بقصد تحسين عوائدها المالية، ومهدت لدخول الدول المنتجة في مفاوضات جماعية مع الشركات النفطية منها ست دول خليجية[٦] مع ممثلين من ١٣ شركة نفطية، فعقدت إتفاقية طهران في ١٤ شباط ١٩٧١ واتفاقية طرابلس في ٢٠ آذار من العام نفسه[٧].

تمكنت الدول المنتجة للنفط من خلال عقدها للإتفاقيات السابقة أن تضع حداً لتفرد الإحتكارات الأمريكية بتحديد سعر النفط، وهذا الأمر بحد ذاته يعد نقطة تحول جديدة أصبحت معهُ الحكومات المنتجة تتحكم بعوائدها المالية[٨].

وتزامناً مع ذلك شهدت الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً في ميزانها التجاري، يعد سابقة تاريخية ألّمت بها، وكان سببهُ ظهور آثار الحرب الفيتنامية[٩] التي أستنزفت كثيراً من مواردها[١٠]، وولّدت لديها تضخماً مالياً أسهم بطبيعته في إضعاف عملتها النقدية (الدولار) عالمياً، مما جعل الرئيس نيكسون يعمد في١٥ آب ١٩٧١ الى فرض قانون (ضوابط الأسعار)[١١] على السلع والبضائع كافة ومن ضمنها النفط ومنتجاته بوصفها وسيلة لمنع انفلات التضخم أكثر من ذلك، وهذا ما قلل من عمليات التنقيب عن منابع جديدة هناك[١٢].

وبذلك أصبحت الولايات المتحدة الامريكية على شفا الوقوع في أزمة نفطية، إذ كان

لنظام ضوابط الاسعار أثر بالغ في تغيير عمليات إنتاج البترول داخل الولايات المتحدة، وإعترف الرئيس نيكسون في مذكراته بما لهذا النظام من دور في خلق شح نفطي واضح[١٣].

أفضت تلك التطورات الاقتصادية الداخلية في الولايات المتحدة عن إنخفاض سعر صرف الدولار، وظهورها كدولة مستوردة للنفط بشكلٍ كبير، فضلاً عن إستمرار موجة التضخم المالي وإنعكاساتها على الدول المنتجة للنفط التي أعلنت في ٢٠ كانون الثاني زيادة سعر النفط المعلن بنسبة ٨,٤٩ ٪ كتعويض لإنخفاض قيمة الدولار[١٤]. الأمر الذي رسختهُ في إتفاقية جنيف الأولى[١٥].

وتحت تأثير التجربة العراقية الرائدة في مجال التأميم ونجاحه في تأميم شركة نفط العراق[١٦] في حزيران ١٩٧٢ تعرضت الولايات المتحدة الامريكية الى ضغط آخر يتعلق بمبدأ (المشاركة)، إذ دخلت طالبت الدول الخليجية وحصلت على هدفها، بأن دخلت بصفة الشريك الذي يملك نسبة ٥١٪ بشكل تدريجي من عمليات الاكتشاف والانتاج والتسويق[١٧].

ولم تنفعها سياستها النفطية المتبعة خلال السنوات السابقة، إذ كان لكل من برنامج حصص الإستيراد الإلزامي وضوابط الأسعار المفروضة على النفط المحلي أثراً سلبياً ساعد على ظهور شحة في الموارد النفطية بسبب النقص في تجهيز النفط المحلي[١٨].

وعمد الرئيس نيكسون الى معالجة الوضع القائم المتدهور بإزالة نظام حصص الإستيراد الإلزامي في١٨ نيسان ١٩٧٣ وأستبدله برسوم كمركية تدفع من قبل المستوردين. وقد بين نيكسون أن هذه الطريقة سوف تساعد بلاده على تحقيق عدد من الأهداف[١٩].

أدى دخول الولايات المتحدة الأسواق العالمية بوصفها مستورداً رئيسياً للنفط الى أزدياد الطلب العالمي عليه، مما شجع على دعم إرتفاع أسعاره ودفع الدول المنتجة بشكل عام والدول الخليجية خصوصاً الى السعي للحصول على زيادات في أسعار نفطها[٢٠]، بعد أن أحست أن لها دور مهم في سوق النفط، وثقل في الإقتصاد العالمي، لأنها المورد الأكبر لمنابع النفط[٢١]. ودعت الى عقد مفاوضات مع شركات النفط التي وافقت مجبرة على التعاطي مع الموضوع بجدية حتى تم التوصل الى عقد إتفاقية جنيف الثانية Geneva II في حزيران ١٩٧٣، التي أضافت مكاسب جديدة لجنيف الأولى؛ إذ رفعت بموجبها الأسعار المعلنة بنسبة ١١,٩٪، ليصبح بذلك سعر النفط العربي الخفيف مايقارب دولارين وتسعين سنتاً[٢٢].

وفي ضوء هذه الظروف الصعبة جرت مباحثات بين الدول العربية المنتجة حول ضرورة الاستعانة بالسياسة النفطية لخدمة القضية الفلسطينية، من خلال التلويح به بوصفهِ وسيلة ضغط على موقف الولايات المتحدة لإجبار إسرائيل على الإلتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ القاضي بانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧[٢٣]، بعد أن واصلت الأولى دعمها المطلق لإسرائيل ومسايرتها في رفضها لتطبيقه أو تطبيق أي مشروع آخر، ومقترحات أخرى تستند بطبيعتها على الإنسحاب الشامل لإسرائيل[٢٤]. لاسيما أن هذا الدعم المطلق من قبل الولايات المتحدة لإسرائيل أخذ يزداد أكثر منذ أن أصبح هنري كيسنجرHenry Kissinger، مستشاراً لشؤون الامن القومي، ذلك الرجل الذي كثف جهوده من أجل إحباط أي قرار يعمل على الانسحاب الإسرائيلي الكامل، مبيناً أن إسرائيل تشكل درعاً واقياً للمصالح الامريكية في المنطقة ضد النفوذ السوفيتي والحركات الراديكالية العربية[٢٥].

وفي واقع الأمر فإن تهديدات الدول العربية الخليجية المنضوية لمنظمة "الاوابك" OAPEC[٢٦] حول الموقف الأمريكي المساند لإسرائيل قد يكون أمراً طبيعياً وغير مؤثر، مقارنة بالتحذيرات القوية من العربية السعودية التي قامت فجأة بإصدار عدد من التصريحات حملت بين طياتها طابعي الترغيب والترهيب في آن واحد للولايات المتحدة. فقد كان من بين ذلك إعلانها في ١٩ نيسان بأنهُ لم يعد بمقدورها زيادة إنتاجها، إلا اذا قامت الولايات المتحدة بخلق جوٍ سياسي مناسب يتلاءم والظروف الدولية، والذي قصدت منه ايقاف دعمها لاسرائيل[٢٧]. وقد حذر الملك فيصل في تموز ١٩٧٣ بأن حكومته تواجه ضغطاً كبيراً من الدول العربية المنتجة الاخرى لدفعها لوقف تدفق النفط إليها، وأن أية رغبة سعودية في رفع إنتاجها سوف تجهض في حال لم تغير الولايات المتحدة سياستها المساندة لإسرائيل[٢٨].

جاء الرد الامريكي فورياً وقاسياً على لسان الرئيس نيكسون، محذراً الدول العربية من مغبة الذهاب بتهديداتهم بإستخدام سلاح النفط أو رفع أسعاره الى أبعد من التصريحات الإعلامية، وأشار خلال مؤتمر صحفي عقدهُ خصيصاً لذلك في البيت الابيض في الخامس من شهر أيلول ١٩٧٣ الى أنهم سوف يخسرون أسواقهم إذا هم إستمروا بالمطالبة بزيادة

الأسعار، بل ذهب الى تذكيرهم بمصير محمد مصدق في إيران قبل عقدين من الزمن، عندما فقد كافة المشترين بسبب تأميمه للنفط الايراني[٢٩]. كما أوضح أن النفط بدون الاسواق غير نافع لبلدانهم، لكونه سيتيح ابواباً للمستهلكين لتوجيه إهتمامهم بالإعتماد على مصادر أخرى من الطاقة[٣٠].

ومن الجدير بالذكر أن المدة القصيرة الماضية أوضحت أن الولايات المتحدة لم تعارض الزيادات الحاصلة في سعر البرميل الواحد للنفط العربي مادامت لا تتعدى حدود الخمسة دولارات[٣١]. بل أن البعض يذهب الى أن تلك الزيادات لم تكن دون مباركة الولايات المتحدة الضمنية، بهدف تمكين منتجاتها من منافسة منتجات أوربا واليابان أو جعلها في الأقل على قدم المساواة. كذلك إستفادت الولايات المتحدة من الأرباح الطائلة التي حققتها شركاتها النفطية من جراء إرتفاع أسعار منتجاتها النفطية[٣٢]. في حين يشير كاتب آخر الى أن زيادة عائدات النفط الخليجي أتاحت لبعض الدول المنتجة مثل (ايران) التزود بأسلحة متطورة، مما قدم ذلك منافع كبيرة الى المؤسسة العسكرية والصناعية الامريكية[٣٣].

ثانياً: الأزمة النفطية الأولى أسبابها... مقدماتها... والظروف المحيط بها.

أظهرت الأيام الأولى من شهر تشرين الاول ١٩٧٣ أن كل ماحدث من تهديدات بزيادة الأسعار وتحذيرات بخفض الإنتاج قبل ذلك، لم يكن سوى زوبعة سياسية عابرة، مقارنة بالأحداث التي عصفت بأسواق النفط العالمية إثر اندلاع الحرب العربية-الاسرائيلية الرابعة في السادس من الشهر المذكور[٣٤]. فقد بدا واضحاً أن نمطاً جديداً في التعامل فرض على قواعد التجاذب السياسي في المنطقة بخصوص قضية النفط، وكان العراق في مقدمة الدول الخليجية تحريكاً لمسألة النفط بوصفها أداةً للضغط على المواقف الدولية، اذ أعلن في اليوم التالي مباشرةً عن تأميم حصة الولايات المتحدة البالغة ٧٥،٢٣٪ في شركة نفط البصرة[٣٥].

أحدث الموقف الامريكي المساند كلياً لإسرائيل ردود فعل عارمة في الشارع العربي؛ إذ عم الغضب الشعبي وتوسع نطاق الإحتجاج ضد الولايات المتحدة وحلفائها، كما أن تأميم العراق لحصته النفطية أشعل شرارة المعركة السياسية النفطية [٣٦] بالشكل الذي أخجل الأنظمة الخليجية، ودفعها الى توظيف الظروف الصعبة لزيادة الأسعار وفرض شروط جديدة في المفاوضات بما تراه مناسباً ومحققاً لمصالحها[٣٧]. خصوصاً مع تزايد شعورها

بوحدة الصف العربي وقوته. كما أن إصرار الامريكيين على مواصلة دعم إسرائيل في الحرب جعل الموقف العربي أشد صلابة وأكثر تصميماً على تصحيح مسار التفاوض ووضع الشركات الإحتكارية تحت السيطرة وعدم السماح لها بالمماطلة(٣٨).

وبطبيعة الحال لم يكن لشركات النفط الامريكية الكبرى العاملة في الخليج العربي سوى أن تستنجد بحكوماتها في واشنطن لإخراجها من الورطة التي وضعتها فيها. لذا فقد استبقت الاحداث ورفعت تقارير فعلية تؤكد فيها أن قيام الدول الخليجية بخفض إنتاجها اصبح وشيك الوقوع، بل امراً يقينياً إحتجاجاً على الموقف المساند لإسرائيل؛ لذلك سعت حكومة نيكسون الى إتخاذ خطواتها الاولى بإتجاه معالجة الامر، وأرادت تهدئة السعودية حليفتها في المنطقة وصاحبة أكبر إنتاج نفطي من بين الدول العربية، وردت على خطاب الملك فيصل للرئيس نيكسون الذي طالبه فيه بإلتزام موقف موضوعي في الصراع الدائر وعدم إمداد اسرائيل بالأسلحة، فكان جواب كيسنجر في برقية أرسلها الى الملك في ١٤ تشرين الاول، مسوّغا موقف الحكومة الامريكية بأنها تدافع عن المنطقة ضد التوسع السوفيتي الذي يهدف حسب قوله الى تغذية النزاعات المسلحة فيها والاطاحة بالأنظمة الملكية، من خلال نشر الافكار الشيوعية(٣٩)، وهي لهجة استعمارية تقليدية مقيتة.

كما حاول كيسنجر تفسير المساعدات الامريكية لاسرائيل بأنها جاءت رداً على قيام الاتحاد السوفيتي بعملية إمداد مماثلة للجانب العربي(٤٠)، مما جعل التحرك الامريكي حتمياً. الا أن كلام كيسنجر لم يفلح في إقناع الملك السعودي فيصل الذي بقى ساخطاً بإعتراف كيسنجر نفسه، بل وكتب الملك على نص خطاب كيسنجر بخط اليد "فيصل غاضب من هذا"(٤١). مما أعطى ذلك حافزاً للدول الخليجية المنتجة أن تتبنى قضية زيادة الأسعار على عاتقها دون أن تنتظر عقد مفاوضات مع الشركات، وإستطاعت ولأول مرة ومن جانب واحد من أن تزيد الأسعار في تحدٍ كبير من قبلها تجاه الشركات الأجنبية لإنهاء دورها المتحكم بشكل مطلق بتحديد أسعار النفط، وأعلنت في السادس عشر من تشرين الاول إن أسعار النفط الخام العربي سوف ترتفع من ٣,١١ دولار الى٥,١٢ دولار للبرميل الواحد (اي زيادة بنسبة ٧٠٪ (٤٢).

أدركت الولايات المتحدة أنها دخلت معركة إقتصادية-سياسية خطيرة، يكون فيها

النفط سلاحها الرئيس،وأعرب نيكسون في ١٧ تشرين الاول عن قلقه في ذلك لكبار مستشاريه للأمن القومي بقوله "لا أحد يدرك تماماً مخاطر النفط وموقفنا الأستراتيجي"(٤٣).

واجتمع ممثلو الدول الخليجية العربية في الكويت في اليوم نفسه، وأعلنوا عن قرارهم بتخفيض الإنتاج حالاً(٤٤). على أن لا ينال هذا التخفيض أية دولة صديقة تقف مع العرب في موقفهم المعادي لإسرائيل، وسوف تعامل المعاملة الإستثنائية نفسها كل دولة تتخذ إجراءاً ضد إسرائيل لحملها على الإنسحاب، وفي الوقت نفسه أوصى المجتمعون بأن تُلحق بالولايات المتحدة أكبر نسبة من التخفيض(٤٥).

مثلت تلك المقررات موقفاً عربياً غير مسبوق أستهدف مصالح الولايات المتحدة في الصميم. وفي اليوم التالي لإعلان قرار التخفيض الموافق ١٨ تشرين الاول قررت السعودية خفض إنتاجها بنسبة ١٠٪ أما العراق فقد كانت نسبة تخفيضه عالية، على الرغم من كونه ضد فكرة تخفيض الانتاج أساساً، حيث كان لهُ رأياً مختلفاً جذرياً حول الفكرة، اذ كان يجد من الضروري أن يتم بدلاً عن ذلك تأميم كافة الشركات الامريكية العاملة في الدول الخليجية، وسحب كل الأموال العربية المستثمرة في الولايات المتحدة وقطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين العرب والولايات المتحدة. الا أن مقترح العراق واجه معارضة من الدول العربية الخليجية التي كانت ترى أن تخفيض الانتاج سيكون كافياً لجعل العالم يشعر بطموحاتهم وكفيلاً بأن يحقق أهدافهم المرجوة(٤٦).

وعلى الرغم من أن الدول العربية الخليجية قد أكدت في أجتماعها السابق على خفض الانتاج من غير أن تولي قطع النفط أهمية، فإن الولايات المتحدة واجهت حظراً نفطياً تدريجياً حقيقياً، الهدف الرئيسي منهُ كان جذب إنتباه العالم الى القضية العربية ومن أجل خلق مناخ سياسي مناسب لتنفيذ قرار مجلس الأمن المرقم ٢٤٢ الذي دعا الى الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة(٤٧).

لقد كانت الامارات العربية المتحدة هي أول دول خليجية عمدت الى تطبيق الحظر بشكل فعلي على الولايات المتحدة في ١٨ تشرين الأول، بعد أن ذكر حاكم دولة الإمارات (زايد بن سلطان آل نهيان) "أن النفط العربي ليس أغلى من الدم العربي"(٤٨). ومما عجّل في إتخاذ خطوات مماثلة من شقيقاتها الخليجيات الأخرى هو قيام الولايات المتحدة في ١٩

تشرين الأول بتقديم مساعدات مالية إضافية مقدرة بـ ٢,٢ بليون دولار لاسرائيل، فأقدمت الدول الخليجية العربية في المباشرة بإجراءات الحظر(٤٩).

وفي مطلع تشرين الثاني عمدت العربيات الخليجيات الى رفع نسبة التخفيض الى ٢٥٪ مقارنةً بإنتاج أيلول، وتشديد الحظر البترولي على الولايات المتحدة وحلفائها مثل هولندا، وتخفيض الإنتاج بمقدار٥٪ جديدة إعتباراً من شهر كانون الاول ١٩٧٣، مع ضمان إمداد الدول الصديقة بحاجتها من البترول(٥٠).

ويبدو أن الدول الخليجية أرادت أن تظهر أمام العالم بأنها صارمة في إجراءاتها، فأعدت لجاناً تدقيقية لمتابعة فرض حظر النفط، لتضمن بذلك عدم وصول النفط الى الولايات المتحدة، لذلك قامت السعودية بإعتماد قسائم خاصة يسجل عليها إسم الشركة وإسم باخرة النقل وكمية النفط المصدر، على أن توقع هذه القسيمة من الموانئ التي تمر فيها الباخرة، كما توقع من كمارك البلد المستورد، وذكّر وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني شركة ارامكو بأن ناقلات النفط السعودي سوف تخضع لمراقبة الاجهزة الالكترونية(٥١).

أثمر التحرك العربي في مجال النفط في أسابيعه الأولى في زعزعة تماسك الجبهة المتحالفة مع الولايات المتحدة من دول السوق الأوربية المشتركة، ودفعهم الى عقد إجتماعٍ طارئٍ في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٣، أصدروا في ختامهِ بياناً تبنى مواقف أكثر توازناً تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، كما تضمن البيان دعوة الى إجراء مفاوضات تهدف الى إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط تطبيقاً لقرار مجلس الأمن المرقم ٢٤٢. وفي ضوء ذلك بدأ الموقف المتصلب للعرب حول التخفيض يتخذ طابعاً لينا منذ ١٨ تشرين الثاني، وقررت الدول العربية عدم تطبيق قرارات التخفيض المرتقبة بالنسبة للسوق الأوربية المشتركة واليابان والفلبين، في الوقت الذي أكد فيه العرب تأكيد الحظر على الولايات المتحدة وهولندا(٥٢).

أدت قرارات التخفيض اللاحقة في الإنتاج وحظر الصادرات البترولية الى قلق شديد في الدول المستهلكة جميعاً، حيث سادت حالة من الذعر والإرباك، تجلت في تسابق الدول المستهلكة المختلفة الى محاولة تأمين إحتياجاتها البترولية، فتكرس بذلك عدم التوازن بين

العرض والطلب، ولم يكن أمام الأسعار من طريق إلا أن تقفز الى الاعلى[٥٣]؛ فعمدت الاوابك العربية الى رفع أسعار نفطها، بل حتى الدول غير العربية والتي لم تلتحق بالحظر وخفض الإنتاج مثل ايران إستفادت من الزيادات الحاصلة في أسعار النفط، بل وطالبت بزيادات أكثر[٥٤].

أدى ذلك الى بدء حراكٍ متجاذبٍ داخل منظمة الاوبك قادته ايران التي كان رأيها يتمثل في إستغلال قلة العرض في السوق النفطية من أجل رفع الأسعار، أما العربيات فقد كانت وجهة نظرها تختلف وتتلخص في عدم رفع السعر الى هذا المستوى، لأنه قد يلغي القيمة الإعتبارية والسبب المبدأي للحظر، وأشتدت المشادات بين ممثلي الطرفين الى أن تم الإتفاق عقب إجتماع الاوبك في طهران في ٢٢ كانون الاول ١٩٧٣ على تحديد السعر المعلن بـ ١١,٦٥ دولار للبرميل، إعتباراً من الأول من كانون الثاني ١٩٧٤. وبهذا فإن سعر النفط سوف يزداد بنسبة ١٣٠٪، مما عُد بمثابة الصدمة الاولى الحقيقية لارتفاع الاسعار[٥٥]، ولقد عبر كيسنجر عن هذا القرار بكونه "حدثاً محورياً وبالغ الأهمية في تاريخ عقد السبعينات". كما وُصف بأنهُ ضربة كبرى لميزان المدفوعات الدولية الذي من الممكن جداً أن يجر الى تداعيات خطيرة على النمو الإقتصادي والتماسك الأجتماعي للعديد من البلدان في العالم[٥٦].

وبالتالي فقد مثّلت هذه الاحداث مجتمعةً من تخفيضٍ وحظرٍ وارتفاعٍ في اسعار النفط ومنه العربي الخليجي صدمة مذهلة للدول الصناعية المستهلكة وعلى رأسها الولايات المتحدة [٥٧]. وليس من المبالغة في شيء القول أن الأزمة النفطية كانت قد بدت واضحة على الولايات المتحدة أكثر من غيرها من دول العالم بفعل تأثير سياستها النفطية الداخلية المتمثلة بأبقاءها على قيود ضوابط الأسعار على النفط، مما خلق لها ندرة في إنتاج النفط المحلي الذي عانت منه العديد من ولاياتها [٥٨].

ثالثاً: آثار الأزمة سياسياً وإقتصادياً على الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أدت تفاعلات حرب أكتوبر١٩٧٣وما رافقها من أحداث متتالية الى ظهور أبعادٍ جديدة للنفط العربي الخليجي، ضمن متغيرات كبيرة، عُدت تحدياً صارماً لسياسة الولايات المتحدة التي تحولت الى أسيرة لواردات النفط الاجنبية، مما سبب ذلك آثاراً تدريجية هددت بتقويض الاقتصاد الامريكي وخلخلته، علاوة على الشلل التام الذي أصاب الاسواق

التجارية داخل الولايات المتحدة، وهو ما إنعكس بدوره على إنتشار البطالة وتراجع قيمة الدولار وإرتباك القرار السياسي، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تدرك للمرة الاولى مدى الخطر الذي من الممكن أن تشكلهُ المجموعة العربية وفي مقدمتها الدول الخليجية التي تتربع على إحتياطيات ضخمة من البترول(٥٩).

وكان من بين آثار الحظر حصول نقصٍ حاد في وقود المركبات (٦٠). رافقهُ قيام مجهزي النفط الخام - شركات النفط الكبرى - برفع أسعار منتجاتهم النفطية ليس في داخل أمريكا فحسب بل في عموم أوربا الغربية واليابان، مما أدى الى زيادة أرباح هذه الشركات بصورة مطردة، ويذكر أن أرباحها وبالأخص الشركات الأمريكية لم تكن بسبب إرتفاع أسعار النفط الخام الخليجي الذي تنتجه بنفسها، وإنما حصيلة إنتاج النفط خارج أقطار الاوبك، مستفيدة بذلك من سعر النفط العالمي المرتفع(٦١). وبذلك تكون الولايات المتحدة قد صدرت التضخم المالي الذي كانت تعاني منه الى حلفائها (أوربا الغربية واليابان) من خلال إرغامها على شراء البترول بأسعاره المتضخمة ودفع مشترياته بالدولار(٦٢).

لقد أدى نقص النفط وأرتفاع أسعاره في الولايات المتحدة الى إلغاء بعض شركات الخطوط الجوية لرحلاتها وظهور طوابير السيارات على محطات الوقود، فضلاً عن إغلاق عدد كبير من تلك المحطات(٦٣). وحصل انخفاض في الانتاج الأمريكي بنسبة ٢٪؛ اذ أدى نقص التجهيز العالمي الى توقف جزء من الآلة الاقتصادية الامريكية، وارتفعت نسبة البطالة بمعدل ٥٪ في غضون ستة أشهر، أي مايقارب ٥٠٠ الف شخص فقدوا وظائفهم مع زيادة سعر أستهلاك السلع والبضائع(٦٤). وبذلك فأن النقص الحاصل في الوقود المحلي والقيود والوقوف الطويل على محطات تعبئة البنزين(٦٥)، وأسعارهُ المرتفعة جعلت الشعب الامريكي يشعر وكأن صدمة الحظر النفطي تكاد تطيح بهِ، فبعد أن كان القليل من الامريكان يتحسسون بأزمة الطاقة قائمة في بلادهم مع مطلع عام ١٩٧٣، فأن معظم سكان البلاد في نهاية العام ذاته ومع فرض الحظر العربي وجدوا أنفسهم أمام أزمة حقيقية وجهاً لوجه، تطرح نفسها في قمة أولويات حياتهم اليومية(٦٦)، فضلاً عن السخط العام الذي أنتشر في بعض الولايات الامريكية؛ أذ أغلق سائقوا الشاحنات المتضررين من أرتفاع أسعار الوقود الطرق الرئيسية السريعة، مما تطلب إعادة فتحها بالقوة العسكرية، بل أن الأمور وصلت الى

درجة خطيرة، بظهور نعرات إقليمية لإحياء ما بدا للبعض حرباً أهلية بين الولايات، حيث هدد حكام لويزيانا واكلاهوما وتكساس بقطع أمدادات النفط عن ولايات أخرى في الشمال بحجة أن هذه الولايات كافة تفرض قيوداً بذريعة حماية البيئة، وتمنع بناء مصافي جديدة بدعوى الحفاظ على الطبيعة البرية، وتحظر عمليات الاستكشاف وحفر الابار[٦٧].

وعلى الرغم من كون معظم قطاعات الصناعة الامريكية بإستثناء الصناعات المرتبطة بالطاقة النووية وقطاع الأغذية، كانت قد نالت نصيبها من الضرر، إلا أن صناعة السيارات كانت الأكثر تضرراً، اذ حدث أنخفاض في التسجيل وتراجع في المبيعات وأنهيار في الأسواق[٦٨]، وقيام أكثر الشركات الكبرى، ومن بينها شركة (فوردFord، جنرال موتورزGeneral Motors، امريكان موتورزAmerican Motors، موكولولا Mukoloa، اكسروز Xros، و غرانروGrannro) بتسريح جماعي بعد تكاثر الأيام المعطلة بسبب الإنكماش الإقتصادي[٦٩].

كما لم يكن قطاع البناء والأشغال العامة بأفضل حال، بل كان المتأثر بالدرجة الثانية من الأزمة، إذ تكاثرت الإفلاسات في الولايات المتحدة وخسر خمسمائة عامل وظائفهم، واضطرت عدة شركات صغيرة ومتوسطة الى الإغلاق لأسباب كثيرة، كان من بينها تراجع الإقبال على الأبنية المنزلية والصعوبات المالية الناتجة عن أرتفاع الفوائد، وتقنيين التسليفات. كما أن الصناعات النسيجية والأدوات الالكترونية لم تكن بحال تُحسد عليها؛ اذ أصبح العاطلون عن العمل يقدرون بالملايين[٧٠].

إن كل من تخفيض الانتاج وفرض الحظر وأرتفاع الأسعار أفرز بشكل واضح إنتقال جزءٍ مهم من السيطرة على نفط الشرق الاوسط عموماً والخليج العربي على وجه الخصوص من شركات النفط الاحتكارية الى حكومات الدول المنتجة. وهذا يعني إنتقال دائرة الصراع لتكون بين الحكومات الغربية والحكومات المنتجة وجهاً لوجه، فضلاً عن ذلك فإن الحظر النفطي كان قد أبرز بشكل أكبر أهمية الدول العربية الخليجية في تجهيز النفط للعالم وجعل الرأي العام العالمي يدرك خطورة أثرها في الاقتصاد الدولي[٧١].

أما على الصعيد الخارجي فيمكن القول أن من تداعيات الأزمة النفطية الأولى على الولايات المتحدة حصول توتر في علاقاتها مع حليفاتها الأوربيات، لعله يرجع الى

الإختلاف في درجة الإعتماد على النفط العربي الخليجي بين الجانبين، وإمتلاك كل منهما وجهة نظر متباينة حول كيفية إدارة الأزمة والسعي الى إتخاذ موقف معين من الحرب العربية – الاسرائيلية؛ إذ نجد معظم دول أوربا قد بحثت عن موقف يضعها على الحياد العلني في أقل تقدير، في حين أن اليابان كانت أكثر ميلاً للعرب، لدرجة أنها طالبت علناً بإنسحاب إسرائيل من الأراضي التي أحتلتها عام ١٩٦٧[٧٢]. والسبب يكمن في أن الإقتصاد الأمريكي على الرغم من الأضرار التي لحقت بهِ نتيجة الحظر النفطي وما رافقهُ من ارتفاع في أسعار النفط، الا إنهُ يعد أقل تأثراً فيما لو قيس بمدى الأضرار على الاقتصاد الأوربي والياباني، لكون الإخيرتين كانتا تعدان النفط المورد الرئيسي لها من موارد الطاقة الأخرى[٧٣]، كونها بحاجة لأستيراد ٨٠٪ من النفط العربي، على خلاف الولايات المتحدة التي كانت بحاجة لأستيراد ٥٠٪ من طاقاتها النفطية فقط[٧٤].

ألقت الأزمة النفطية بضلالها على خارطة التحالفات الدولية في منطقة الخليج العربي، ومكنت السياسة الخارجية الأمريكية من تعزيز علاقاتها مع ايران بوصفها حليفاً أستراتيجياً قوياً لها[٧٥]. على عكس الحالة مع حليفتها الثانية العربية السعودية التي دخلت معها في مواجهة دبلوماسية فعلية[٧٦]. وعلى الرغم من كون إيران قد سعت الى أن تحصل على زيادات أكثر في أسعار نفطها مستغلة بذلك الطلب العالمي المتزايد مع قلة العرض، الا إنها لم تشترك في فرض الحظر، بل ساعدت في ضخ كميات أكبر من النفط وفي تموين الاسطول الأمريكي بالوقود، فضلاً عن كونها الدولة الوحيدة المجاورة للحدود السوفيتية التي لم تسمح للسوفيت بإستعمال مجالها الجوي[٧٧].

وأتضحت من خلال الأزمة مسألة أن الشركات النفطية الامريكية تهتم بتأمين مصالحها أكثر بكثير من إهتمامها بمصلحة وطنها الأم وحاجاته، وإن كانت هذه حقيقة ليست بجديدة لكنها أُفتضحت بشكل أكبر الآن، فعلى سبيل المثال لا الحصر أن شركة ارامكو رفضت تموين الأسطول البحري الأمريكي خلال عامي ١٩٧٣و١٩٧٤ بالنفط ومشتقاته في معرض إظهار تعاطفها مع المملكة العربية السعودية، حيث خفضت هذه الشركة إنتاج النفط السعودي بمقدار يفوق ما كانت تطلبه الرياض[٧٨].

هذا الأسلوب الواقعي من قبل شركات النفط الامريكية في الأزمة النفطية دفع حكومة

الولايات المتحدة الى أن تؤكد على عدم تمكنها من الإعتماد على هذه الشركات لدعم مصالحها من الخسارة؛ اذ وصفتها بكونها أُحتلت بوصفها رهينة للوفاء بوعودها للحكومات المنتجة(٧٩).

وقد ذكرت مجلة النفط والغازOil and gas الامريكية أن الشعب الامريكي وجه لومه الى الشركات الامريكية وحمّلها مسؤولية النقص الحاصل لديه اكثر مما حمل الدول الخليجية العربية في التسبب بأزمة الطاقة، اذ كان جزء من ذلك اللوم الموجه لهم يرجع الى تعاونها مع الدول الخليجية العربية المنتجة(٨٠). بل كثر الحديث بأن الحظر النفطي العربي كان من أختراع الشركات النفطية ليؤدي بطبيعته الى رفع أسعار النفط الى مستويات عالية، ولكن خلال جلسة استماع لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، أدلى مسؤولو شركات النفط بعد تأديتهم القسم على أنهم لم يفعلوا أي شيء للتسبب في فرض الحظر(٨١).

ومع ذلك فلم يكن أمام الازمة النفطية لعام ١٩٧٣ وسلوك الشركات النفطية الامريكية خلالها الا أن تدفع الحكومة الامريكية الى إعادة النظر في موقفها المساند لشركاتها، ذلك الموقف الذي كان يتلخص في الماضي بتقديم العون الشامل لاحتكاراتها وحمايتها، وأصبحت الان تسعى الى التدخل المباشر والمتواصل من اجل ضمان الامدادات في الوقت نفسه الذي تسعى الى ان تشدد اشرافها على نظام تلك الشركات (٨٢).

رابعاً: سياسة الولايات المتحدة الامريكية في احتواء ومواجهة الازمة داخلياً وخارجياً.

١- الاجراءات الداخلية للولايات المتحدة في معالجة الازمة النفطية:-

إتخذت الحكومة الامريكية إجراءاتً عاجلة لمواجهة ما حصل من تطورات وتداعيات للأحداث، علماً إنها لم تقف مكتوفة الايدي وإحتاطت للأمر قبل وقوعه، وقبل إندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣، فقد بدأت بمحاولة معالجة أزمة الطاقة منذ الثلث الأول من عام ١٩٧٣ عندما أزال نيكسون برنامج حصص الإستيراد الإلزامي وإستبدله برسوم وضرائب نوعية على كمية النفط الخام والمنتج المستورد، مبيناً أن هذا الإجراء من شأنه أن يسهم في تعزيز الأمن القومي. إلا أن أول خطوة جدية أتخذتها إدارته لمعالجة الأزمة وتحقيق الإكتفاء الذاتي في الطاقة كانت قد بدأت في تموز ١٩٧٣، عندما أصدر الرئيس أمراً بتخصيص عشرة بلايين دولار لتغطية نفقات خمس سنوات من تطوير أبحاث الطاقة وتنميتها، وأصدر بياناً يتضمن

الإجراءات والتدابير السياسية والإقتصادية لإيجاد مصادر إضافية للطاقة(٨٣).

لم تكد تلك التشريعات والتدابير تجد طريقها الى التطبيق في الواقع العملي حتى إنفجرت أزمة النفط العالمية الأولى لعام ١٩٧٣، وكان على الإدارة الأمريكية أن تواجه وضعاً أكثر صعوبة وتعقيداً. ومن أجل ذلك رفع وكيل وزير الخارجية للشؤون الإقتصادية وليم كايسي William Casey مذكرة الى وزير الخارجية هنري كيسنجر في الثالث من تشرين الثاني محذراً فيها من مخاطر الحظر النفطي، ومقدماً إليه مقترحات من شأنها أن تعالج الأزمة الحاصلة لديهم(٨٤).

لقد أسهم الحظر النفطي بلا شك في زيادة وطأة أزمة الطاقة بشكل عام على الولايات المتحدة، وعلى الرغم من ذلك فإن الإجراء الأول وردة الفعل المبدئية لها غلبت عليه صفة الهدوء وعدم الإنفعال، الأمر الذي بدا واضحاً من إعلان الرئيس نيكسون في خطاب وجههُ الى الشعب الأمريكي في السابع من تشرين الثاني ١٩٧٣ من خلال المذياع وشاشة التلفاز، نبّه فيه الى النقص الحاصل لدى بلاده في الطاقة وبالدرجة الأساس النفط، ولم يعطي أي إشارة مباشرة الى الحظر النفطي العربي، ويبدو أنه قصد التقليل من شأن ذلك(٨٥).

كما أعلن في السابع من تشرين الثاني ١٩٧٣ عن برنامجٍ طموح سُمي بـ مشروع الاستقلال Project Independence الذي يقضي بإتباع سياسة تصبح الولايات المتحدة بموجبها معتمدة ذاتياً في مصادر الطاقة على نفسها بحلول عام ١٩٨٠، إلاّ إنه تم تأجيل موعد تحقيق الإكتفاء الذاتي إلى عام ١٩٨٥، حيث أتضح أن الإعتماد على الواردات البترولية لن يتوقف تماماً إلا في العام المذكور(٨٦). وتضمن هذا المشروع أهدافاً رئيسية منها الزيادة السريعة في توفير الطاقة من المصادر المحلية، وتخفيض الطلب على الطاقة عن طريق الترشيد في الاستهلاك، وتطوير تكنولوجيا ومصادر بديلة للطاقة(٨٧).

ودعا نيكسون الى منحهِ سلطات واسعة للحد من إستهلاك البترول، وقد طلب من شعبه أن يستعد لتقديم التضحيات، وأشار الى ضرورة تخفيف القيود المفروضة للحد من التلوث وذلك لزيادة إستخدام الفحم، وتخفيض كميات وقود الطائرات بنسبة١٠٪، وتخفيض إمدادات زيت التدفئة للمنازل والمكاتب، وترشيد إستهلاك الطاقة ومنح تراخيص صناعة الطاقة النووية، وجعل السرعة القصوى محددة بخمسين ميلاً في الساعة على الطريق

السريع. وطلب من الكونغرس العمل على سن قوانين لحالات طوارئ الطاقة والتخفيف من القوانين البيئية المعارضة لمشاريعها، كذلك أخذ التدابير للحفاظ على الطاقة، والعمل على تمويل مشاريع التنقيب والتطوير والإنتاج من إحتياطيات النفط البحرية الأمريكية(٨٨).

لقد بقيت مشكلة إيجاد حل للأزمة النفطية في الولايات المتحدة موضع إهتمام من قبل الإقتصاديين الأمريكيين ودراساتهم، فمن أجل التخفيف من حدة الأزمة، إقترح المختصون بالشؤون الداخلية بأن يتم وضع مشاريع لترشيد إستهلاك البنزين من خلال فرض ضريبة عليه أو من خلال التقليل من الطلب عليه بالقوة، بجعل المستهلكين ينتظرون في طوابير التجهيز بالوقود، أو فرض نظام الكابونات أو البطاقات على المستهلكين(٨٩).

وفي الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٧٣ قررت لجنة الشؤون الداخلية في مجلس الشيوخ الامريكي بالإجماع فرض نظام إجباري لتوزيع النفط بمختلف أنواعه بالبطاقات، وأُعتبر هذا القرار الأول من نوعه تتخذته الولايات المتحدة في تأريخها(٩٠). كذلك عمدت الحكومة الأمريكية في شهر كانون الأول ١٩٧٣ الى إنشاء مكتب خاص بالطاقة أُطلق عليه مكتب الطاقة الفدرالي، والذي أصبح يعرف في آيار ١٩٧٤ بقسم الطاقة الفدرالي، وتحول الى وزارة الطاقة في عام ١٩٧٧، وذلك لمعرفة الأمريكان بأهمية دورها وحساسيته وبأن عليها أعباءً جمة يجب أن تتحملها بكفاءة(٩١).

ومع تخلخل مخزونات النفط أوضح الرئيس نيكسون من خلال خطابٍ وجههُ الى الشعب في٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٣ أشار فيه الى"أن القطع المفاجئ للنفط من الشرق الأوسط أدى الى نقصٍ كبير في الطاقة، ونتوقع أن نواجه في هذا الشتاء أزمة طاقة حادة "(٩٢). وقرر وضع مزيدٍ من القيود على تخفيض إنتاج وقود التدفئة المنزلية، وإغلاق جميع محطات الوقود خلال العطل الإسبوعية(٩٣). وقد فرض المزيد من الإجراءات لترشيد الإستهلاك في البنزين، والذي إستهدف تحقيق خيارين الأول: بأن يضمن المستهلك الحصول على البنزين ضمن كمية محددة وبأسعار معقولة بموجب نظام الكابونات (البطاقات)، أما الخيار الثاني: يتمثل بفرض ضريبة على المستهلك فيما لو أراد الحصول على كميات أكثر تتجاوز الحصة الإسبوعية، إذ سيتم بيعها له ولكن بسعر أعلى ومتضمن الضريبة المذكورة(٩٤).

كانت الإجراءات التي إتخذتها الولايات المتحدة لترشيد إستهلاك البترول، فأنها على

الرغم من تحقيقها إنخفاضاً في إستهلاك البترول كما موضح في الشكل أدناه[٩٥]:

شكل رقم (١)

الإستهلاك الكلي للولايات المتحدة من النفط الخام

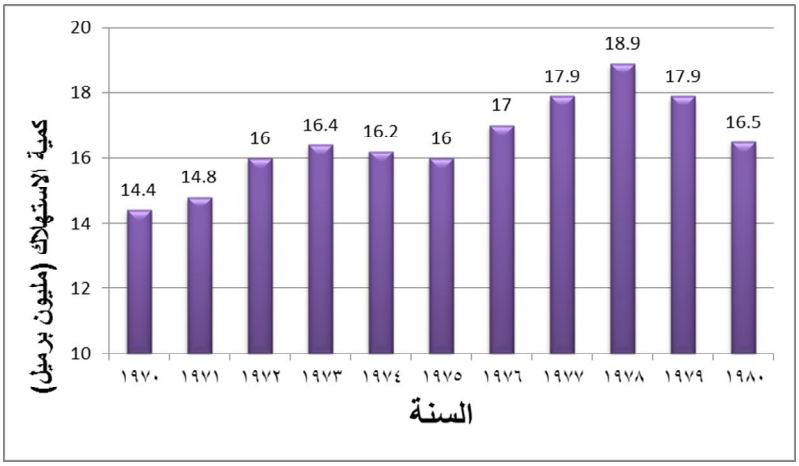

لكنها لم ترق لمستوى الطموح، ولم تخلُ من خيبة أمل، ذلك كون بعض الإجراءات قد أعطت نتائج مخالفة وساهمت في حصول نقص في إنتاج النفط مثل برنامج التوزيع الإلزامي للمنتجات المكررة الذي وصفه وزير الخزانة وليم سايمون متهكماً بقوله "ألطف ما يمكنني القول عنه إنه كارثة"، في حين أن نيكسون كان قد أظهر في مذكراته أسفهُ على عدم إزالة إجراءين إتخذهما قبل أن يترك السلطة عام ١٩٧٤ وهما نظام التوزيع للمنتجات النفطية وضوابط الأسعار التي فرضها على النفط، معللاً ذلك بكونهما قد خلقا نقصاً في انحاء البلاد[٩٦].

لذا كان من المحتم على الولايات المتحدة الإستمرار في الحصول على الواردات الخارجية، مع مواجهة الحقيقة المرة المتمثلة في عدم وجود مصادر أخرى بديلة تعادل قوة الدول العربية الخليجية، بحكم أن المنطقة تسيطر على ٥٥٪ من إحتياطي النفط المثبت وجودهُ حتى ذلك الحين، في حين أن الولايات المتحدة لاتمتلك سوى ٥٪ من الاحتياطيات المذكورة[٩٧].

٢- الاجراءات الخارجية في مواجهة الازمة النفطية وإنهائها:

أدركت الحكومة الأمريكية عدم قدرتها في القضاء على الأزمة النفطية وإستيعابها بالإعتماد على إجراءاتها على الصعيد الداخلي؛ إذ لم تكن الأزمة قد أصابت جانباً بعينه

يمكن من خلاله للولايات المتحدة أن تعالجه وتحتويه[٩٨]. وستبقي الممارسات الداخلية ناقصة وغير مجدية إنْ لم تجر بالتوافق مع جهود حثيثة على صعيد السياسة الخارجية.

لقد كان من بين البدائل الاستراتيجية التي أُقترحت على وزير الخارجية هنري كيسنجر هي الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة من الطاقة، والتي أوضح بأنها أمر أساسي وكبير، لكن المبادرة الدبلوماسية مع بعض الدول ضرورية لإختصار الوقت ولمواكبة ومواجهة الاختلالات المالية الموجودة اصلاً في الوضع الراهن. وأن على الولايات المتحدة أن تسعى للسيطرة على الشركات وأن تعمل على تنظيم سوق النفط الأمريكية أو أن تعمل على الترشيد في إستهلاك الطاقة لديها من أجل أن تتلافى الإزمة النفطية وتحتويها داخلياً، لكنه على الرغم من ذلك فقد كان لكايسي ثقة ضئيلة في نجاحها[٩٩].

ومنذ ٧ تشرين الثاني ١٩٧٣ وبعد إعلان الرئيس نيكسون لمشروعه المتمثل بتحقيق الإكتفاء الذاتي من الطاقة، أصبح إنهاء الحظر النفطي العربي أحد الشواغل الرئيسية لوزيره كيسنجر[١٠٠]، خصوصاً بعدما شعرت الولايات المتحدة وللمرة الأولى في تأريخها بأن وتيرة نموها الإقتصادي رهناً بقرارٍ عربي يوقف ضخ النفط أو يستمر في تصديره، ويرفع أسعاره أو يخفضها. لذلك كان عليها وضع سياسة جديدة تضمن من خلالها الحفاظ على مصالحها الإقتصادية التي تضررت من جراء الحظر النفطي وهيبتها الدولية التي تعرضت للإذلال، ولا يمكن تصور طريق آخر تسلكه الولايات المتحدة غير ذلك الذي يؤدي الى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي ترضى عنها كل من إسرائيل والدول العربية [١٠١]. وظهرت المرونة واضحة على لسان الرئيس نيكسون بما مضمونه أن كلا الجانبين ليسا على صواب وكلاهما بحاجة الى بدء المفاوضات، وادعى أن الأمريكيين ليسوا في جانب إسرائيل ولا في جانب العرب، كما أنهم لا يميلون الى العرب كونهم يملكون النفط، وأشار بأنهم الى صف السلام الذي عبّر عنه بأنهُ المهم للمنطقة ولهم ايضاً، كما بين أنهم سوف يستخدمون تأثيرهم على كلا الجانبين من أجل أن يبدأوا مفاوضاتهم للتوصل الى تسوية عادلة[١٠٢].

سعت الولايات المتحدة الى تكثيف جهودها المبذولة لإنهاء الحرب العربية – الإسرائيلية، الأمر الذي يؤدي حتماً إيجاد حل للأزمة النفطية، لذلك فقد ركزت مساعيها الدبلوماسية على قطبين عربيين مهمين هما العربية السعودية ومصر، اللتان تمثلان من وجهة

نظرها المحرك الاول لفرض الحظر النفطي العربي. وتوجهت لإقناع الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز والرئيس أنور السادات بأن التسوية بين العرب واسرائيل والتي يطالبون هم بها، من الممكن للولايات المتحدة أن تؤدي دوراً ناجحاً فيها، إذا ما سعوا الى رفع الحظر النفطي عنها، ذلك الحظر الذي عبرت عنهُ بكونه سيعيق ويعرقل جهودها التي ستبذلها في حل الصراع العربي- الاسرائيلي(١٠٣).

دفعت الولايات المتحدة وزير خارجيتها هنري كيسنجر الى أن يأخذ على عاتقهِ مهمة الإسراع في فض الإشتباك بين القوات العربية والإسرائيلية على كلٍ من الجبهتين السورية والمصرية(١٠٤). وإفهام الدول العربية المنتجة أن إكمال ذلك مرهون بإعادتهم تدفق نفطهم الحيوي للإقتصاد الأمريكي. ونتيجة للدور الذي من ممكن أن تؤديه العربية السعودية في حل الأزمة بإعتبارها المصدر الأول والرئيسي للدول المستهلكة بحكم مخزونها النفطي الهائل، فقد كان في كل خطوة يقوم بها كيسنجر من أجل فك الاشتباك العربي - الإسرائيلي، يتوقف في المملكة العربية السعودية ليطلع الملك فيصل على ما حققهُ في هذا المجال(١٠٥).

وفي الثامن من تشرين الثاني ١٩٧٣ وبعد جولة قام بها كيسنجر الى القاهرة ودمشق والقدس، زار الرياض، وإلتقى بالملك فيصل ونقل لهُ الإتفاق الذي تم التوصل إليهِ مع مصر لتأكيد وقف إطلاق النار على طول الجبهة، كما شرح لهُ الأستراتيجية التي وضعها رئيسه نيكسون للعمل في المستقبل من أجل السلام في منطقة الشرق الاوسط(١٠٦). واعترف كيسنجر علناً بتأثير الحظر على الولايات المتحدة (١٠٧).

ردّ الملك فيصل على لهجة الترغيب والترهيب هذه معرباً عن شعوره بإمكانية رفعه الحظر، بل وزيادة إنتاج السعودية، شريطة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية الذي كان الشرط الأساسي المتفق عليهِ من قبل العرب الآخرين الأعضاء في منظمة الأوابك(١٠٨).

ودارت مفاوضات طويلة ومرهقة بين الطرفين تركزت بين طلب كيسنجر لرفع الحظر وطلب الملك فيصل بإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي. وكانت السياسة التي أتبعها كيسنجر تتمثل في دبلوماسية "الخطوة خطوة بعد أن أصبح لديه بعد لقاءه الأخير مع الملك فيصل إنطباع مفادهُ أن رفع الحظر النفطي لا يمكن أن يتحقق الا في حالة إنسحاب إسرائيل

من الأراضي التي إحتلتها[١٠٩]. الأمر الذي أكدهُ الملك فيصل في اليوم الثاني من اللقاء المذكور بإعلانه بعدم ازالة التقييدات عن انتاج النفط السعودي الا بعد تحقيق شرط الانسحاب الاسرائيلي[١١٠].

وأراد وزير الخارجية الأمريكي إيصال رسالة شديدة اللهجة وأكثر عنفاً وقسوة للعرب، فحذّرهم هذه المرة من مغبة المضي في تنفيذ سياستهم تجاه الولايات المتحدة، وذكر في ٢١ تشرين الثاني خلال مؤتمر صحفي بأنه "اذا إستمر الحظر بدون سبب محدد وبشكل غير معقول والى اجل غير مسمى، فإن الولايات المتحدة ستضع بنظر الأعتبار تدابير مضادة يمكن أن تتخذها"[١١١]

لم يكن لهذا التصريح أن يُترجم إلا بالتهديد باستخدام القوة العسكرية، الأمر الذي لاقى ردة فعل صادمة للولايات المتحدة، إذ صرح وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني في ٢٣ تشرين الثاني أزاء الأنباء التي تقول أن الولايات المتحدة ربما تستخدم وسائل عسكرية لكسر الحظر النفطي عليها، قائلاً: " إذا ما حصل وأتخذت الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان إجراءات مضادة، فإن السعودية سوف تقلص انتاجها النفطي بنسبة ٨٠٪، إذا ما تم الضغط عليها، وفي حالة لجوء الولايات المتحدة الى أي عملٍ عسكري فإن حقول النفط سيتم نسفها"[١١٢].

وبسبب أن المتضرر الأكثر من الأزمة النفطية التي خلقها الحظر وإنخفاض الإنتاج وأرتفاع الأسعار كانت دول أوربا الغربية واليابان بالدرجة الأولى، لذلك أخذت هذه الدول تدعو الى ضرورة التوصل الى إتفاقٍ عاجل لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، وأن تؤخذ الحقوق المشروعة للفلسطينيين بعين الإحترام وضرورة تخلي إسرائيل عن الأراضي التي إحتلتها عام ١٩٦٧، لكونها أستحوذت عليها بالقوة، وطالبت الولايات المتحدة بضرورة الإستجابة للشروط العربية من أجل أن يتراجع العرب عن إجراءاتهم في التخفيض والحظر[١١٣]. ولهذا كانت لهذه الدول أهدافها التي تدفعها الى الإقتراب من البلدان العربية المنتجة للحصول على إتفاقات ثنائية لضمان الحصول من خلالها على الإمدادات المستمرة، وهذا الأمر بحد ذاته قد إستفز واشنطن كثيراً، وأبدت معارضتها لقيام أية مبادرة خاصة ما بين العرب والأوربيين خارج الإطار الأمريكي، وأن على حلفائها أن يتفقوا معها أولاً حول

الخطوط العامة التي ستحدد علاقاتهم بالعرب[١١٤]. إذاً يبدو أنه كان للأزمة النفطية أثرها في إحداث نوع من عدم التوافق بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

لاحظ كيسنجر أن جهوده على الجانب العربي يجب أن تستمر؛ إذ قام في منتصف كانون الاول ١٩٧٣ بجولة الى منطقة الشرق الأوسط قادته الى السعودية التي لمس فيها مرونة طفيفة على موقفها تجاه الحظر النفطي وإمكانية رفعه إذا ماتجاوب المجتمع الدولي معها[١١٥].

ولكن على الرغم من ذلك فقد استمر فرض الحظر وكانت هنالك إختلافات بين أعضاء الأوابك العربية في رفعه، في الوقت الذي أخذت الولايات المتحدة تعاني من التدهور في وضعها الإقتصادي بسبب ذلك، الى جانب التدهور الذي أصابها في المجال السياسي. وكان نيكسون يكافح من أجل البقاء في منصبه، ويبحث عن أي دعم يمكنهُ من خلاله الصمود. لذلك أظهر تأكيدات واضحة وصريحة بأن إدارته لن تتوسط في حل سلمي بين العرب وإسرائيل ما لم يتم رفع الحظر النفطي عنها[١١٦].

لم تمض سوى ثمانية أسابيع على الحظر العربي حتى إتسع نطاق تأثيره ليشمل قطاعات واسعة من الرأي العام الأمريكي وأجبره على إظهار تعاطفه مع القضية الفلسطينية، وتزايد عدد المتذمرين من بين أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين، وأخذت الدلائل تشير الى أن هناك ضغوطاً داخلية تدفع بجدية الحكومة الامريكية في العمل على التوصل الى حل سلمي للقضية، وظهر ذلك على وزراء النفط العرب الذين قرروا في ٢٥ كانون الاول ١٩٧٣ ومن ضمنهم وزراء الدول الخليجية - الذين لم يبدوا أي اعتراض- إلغاء نسبة التقليص في الإنتاج البالغة ٥٪ لشهر كانون الثاني ١٩٧٤، وزيادة الانتاج بنسبة ١٠٪. وقد رحبت الدول الأوربية بهذه الخطوة ووصفتها بأنها بادرة إيجابية من جانب العرب، لكن الولايات المتحدة على الرغم من ترحيبها أيضاً بالقرار، لكنها بالتأكيد لم تقتنع بذلك طالما استمر الحظر النفطي مفروضاً عليها [١١٧]، وبدا ذلك الأمر واضحاً في خطابات كل من الرئيس نيكسون ووزيره كيسنجر المرسلة الى السعودية[١١٨].

ونتيجة لذلك أصبحت سياستها تميل الى إتخاذ تدابير أكثر صرامة بأزاء الدول العربية المنتجة، إذ هدد وزير دفاعها جيمس شليسنجرJames Schlesinger في ٧ كانون الثاني ١٩٧٤ بأن الحظر النفطي على الولايات المتحدة قد يدفعها الى إستخدام القوة، وزاد على

قوله "أن صبر الجمهور الأمريكي قد شارف على النفاد، وإنه قد يمارس ضغطاً قوياً على واشنطن للإنتقام من الدول العربية إذا لم توقف الحظر النفطي"[١١٩]. في حين أن العربية السعودية أعلنت رداً على هذه التصريحات بأنها أحاطت حقولها النفطية بالمتفجرات لنسفها في مواجهة أي غزو عسكري أمريكي، وبالفعل فقد وضعت المتفجرات حول حقل الغوار شمالي غرب الدمام، وهو أكبر حقل نفطي في العالم، حيث أُطلق على هذه العملية إسم (عملية إنفجار)، وقد أسندت قيادة العملية الى الأمير عبد الله بن عبد العزيز قائد الحرس الوطني السعودي[١٢٠]. في حين أن وزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد الصباح، أعلن ايضاً أن الكويت سوف تدمر منشآتها النفطية إذا حاولت أي قوة أن تنتزع النفط بالقوة[١٢١].

وفي الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٧٤ وبعد جهود مضنية من التوسط في المفاوضات بين مصر وإسرائيل أعلن كيسنجر عن إتفاق فك الاشتباك على الجبهة المصرية [١٢٢]، مما دفع العربية السعودية أن تتبنى موقفاً أكثر ودية تجاه الولايات المتحدة، واأعلنت أنها أصبحت مستعدة لخفض سعر النفط بالقدر الضروري لمنع أي ضرر جوهري على الإقتصاد العالمي[١٢٣]، في حين أرسل الملك فيصل في الثالث من شباط خطاباً الى الرئيس نيكسون يوضح له جهود السعودية في أنها بدأت اتصالاتها مع دول الأوابك العربية من أجل رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة، مبيناً له بأن وزراء النفط سيعقدون مؤتمراً في طرابلس لمناقشة ذلك بعد عشرة أيام، لكنه أوضح في الوقت نفسه للرئيس نيكسون اعتقاده حول إمكانية ان تكون نتائج المؤتمر غير ايجابية إذ لم توقع إتفاقية فك الإشتباك بين سوريا وإسرائيل[١٢٤].

ومن الواضح تماماً أن تغير الموقف السعودي تجاه الولايات المتحدة قد نبع مما عدّته السعودية موقفا أمريكياً إيجابياً، لدورها في عقد اتفاق فك الاشتباك وحرصها - حسب وجهة النظر السعودية -على حل الصراع العربي الإسرائيلي[١٢٥].

لقد توقع كيسنحر من عمله في فك الاشتباك على الجبهة المصرية ردود افعال إيجابية من قبل العرب بوصفها مكافئة ترفع عن بلاده الحظر النفطي، لكنه أصيب بخيبة أمل عندما علم أن الدول العربية الخليجية قدمت وعوداً الى سوريا بإستمرار الحظر النفطي حتى يتحقق فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل، في حين أن كيسنجر أعلن في السادس من شباط أن

الجهود الامريكية لإعادة السلام للشرق الأوسط قد ترتب عليها نتائج طيبة، وأن أستمرار الحظر النفطي سيكون شكلاً من "الأبتزاز" الذي سيكون له أثر سيء على موقف الولايات المتحدة من أزمة الشرق الأوسط، خصوصاً بعدما قادت الأزمة النفطية الى آثار مقلقة، منها إنخفاض الإنتاج الصناعي الأمريكي ووقوف طوابير المركبات في محطات البنزين، مضافاً اليه إحتمال ضئيل في التوصل الى تفاهم مع إسرائيل(١٢٦).

أظهرت الأحداث أن السياسة الامريكية لم تكن مجدية بكل المقاييس بسبب قوة الموقف العربي أو تماسكه في أقل تقدير، والأخطاء التي شابت الإقتصاد الأمريكي المعتمد بشكلٍ كبير على وارداته من الطاقة على الخارج، مما مثل ظاهرة خطيرة ذات أبعاد مختلفة وتحتاج الى حلول واقعية سريعة ؛ الأمر الذي دفع كيسنجر الى معالجة مسألة الحظر بإسلوب جديد، أذ دعا في الحادي عشر من شباط ١٩٧٤ الى أجتماع في واشنطن لمناقشة أوضاع الطاقة للدول المستهلكة والمستوردة للنفط العربي، وبين بأنه من الممكن أن تترتب على أزمة الطاقة فوضى إقتصادية على الساحة العالمية ما لم يتم تشكيل منظمة عالمية متماسكة توحد جبهة المستهلكين(١٢٧). وقدم برنامج عمل لها يتكون من سبع نقاط يقضي بترشيد إستهلاك الطاقة وإيجاد مصادر طاقة بديلة للبترول، وإستثمار١٢,٥٪ بليون دولار للبحث والتنقيب على هذه المصادر الجديدة، ووضع صيغة جديدة لتنظيم المشاركة في توزيع الطاقة في حالات الطوارئ، وإنشاء نظام للتعاون المالي في مواجهة إرتفاع الأسعار، وإيجاد وسيلة لتخفيف عبء تكاليف الطاقة على الدول الفقيرة، وإرساء قواعد جديدة للعلاقات بين منتجين البترول ومستهلكيه(١٢٨).

بدت تلك المقترحات منطقية ومقبولة للوهلة الاولى، وتقوم على طرح نظام عالمي يشترك الجميع في حل مشاكله بطريقة عقلائية، لكن البرنامج الأمريكي لقي مواقف معارضة ومؤيدة من حلفائها من الدول المستهلكة (اوربا واليابان)، وفرنسا التي أتهمت الولايات المتحدة بأتخاذها هذه الأزمة وسيلة للهيمنة على العالم والتحكم بالعلاقات الدولية(١٢٩). وعلى أية حال وجد كيسنجر على حد رأي أحد الكتاب "أن التعاون مع أوربا واليابان لا فائدة منه في الوقت الحالي على الأقل لأن الآخرين فقدوا أعصابهم أمام العرب، لذا وجد من المناسب للولايات المتحدة أن تتصرف وحدها وعلى مسؤوليتها"(١٣٠).

وفيما كانت الدول المستهلكة للنفط تعقد إجتماعاتها في واشنطن، كانت الدول العربية المنتجة تستعد للإجتماع في الجزائر من أجل مناقشة آثار فرض الحظر، وأقنعت سوريا الوفود المجتمعة على الإستمرار بالحظر النفطي حتى تسحب إسرائيل قواتها من مرتفعات الجولان، وعلى الرغم من أن السعودية كانت قد أيدت فكرة تخفيف الحظر على الولايات المتحدة منذ نهاية كانون الأول[١٣١]، لكنها كانت غالباً ما تبين لها أن ليس بمقدورها رفع الحظر دون إجماع الدول العربية الآخرى وقبل فك الاشتباك على الجبهة السورية؛ فضلاً عن كون مصر كانت أشد منها رغبة في إنهاء الحظر، إذ كانت الأخيرة ترى أنه من دون رفع الحظر سوف لن تستطيع إسترجاع سيناء[١٣٢].

وفي ١٨ آذار ١٩٧٤ أعلنت كل من السعودية والكويت وقطر والامارات والبحرين، فضلاً عن دول عربية أخرى رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة. وخصوصاً أن العربية السعودية رأت أن الولايات المتحدة قد تقوم بإحتلال منابع النفط إذا ما أستمر الحظر النفطي أكثر من ذلك. وكنتيجة لهذا الموقف تحسنت العلاقات الأمريكية السعودية بعد أن كانت الأخيرة في موقف المواجهة الفعلية مع الولايات المتحدة[١٣٣]. لكن قرار رفع الحظر عارضه كل من العراق وليبيا وسوريا، وكانت وجهة نظر المعارضين تتمثل بكون الهدف الأساسي من إستعمال سلاح النفط لم يتحقق بعد، لكن الدول الخليجية التي أعلنت رفع الحظر إشترطت على الولايات المتحدة بأن إعادة الحظر أمراً متوقعاً إذا لم يحرز المزيد من التقدم بإتجاه فك الإشتباك في مرتفعات الجولان، وطالبوا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢[١٣٤].

وأستُقبلت أنباء رفع الحظر بالترحيب في الولايات المتحدة[١٣٥]، وأنعكس فوراً على إعلان نيكسون بعد اجتماع عقده في واشنطن بتاريخ ١٩ اذار ١٩٧٤ عن إلغائه برنامج حصص البنزين (نظام البطاقات)، وإلغائه حظر مبيعات البنزين في أيام العطل، فضلاً عن تعهده بزيادة البنزين المورّد الى الولايات بهدف تقليل الخطوط الطويلة للمستهلكين على محطات التعبئة[١٣٦].

الخاتمة

أظهرت الأحداث الأخيرة للأمريكيين أن لا فائدة من الثقة الزائدة بأنفسهم، طالما أن بلادهم تستورد معظم إحتياطياتها من الطاقة من مناطق غير مستقرة نسبياً، لذا نجد أن

حكومة الولايات المتحدة كانت قد خرجت من الأزمة النفطية الأولى بإضافتها مكاسب جديدة لها في منطقة الخليج العربي تتمثل بضمان إستمرار جريان النفط وتدفقه إليها والى حلفائها وبقاء أسعاره معتدلة وتوظيف عائداته ضمن الإقتصاد الغربي. لذا أصبحت سياستها تجاه النفط العربي الخليجي متنوعة بين أدوات وأساليب عدة كان الهدف منها بالدرجة الأساس خدمة مصالح الولايات المتحدة. فهي أحيانا تلوح بالقوة المسلحة وبأنها لن تسمح باستخدام جديد للنفط سلاحاً سياسياً، وفي أحيان اخرى تستخدم المواجهة الأقتصادية ضد الدول الخليجية العربية بشكل خاص والدول المنتجة بشكل عام.

ويمكن القول أن الخطوات التي إتخذتها الولايات المتحدة قد تعثرت منذ منتصف عقد السبعينات لإيجاد سياسة طاقة فعالة تقلل من إعتمادها على واردات نفط الخليج العربي، ويرجع ذلك الى السياسة النفطية الداخلية، والى الشركات الامريكية، والى صعوبة ترويض مجتمع اعتاد على كثافة إستخدام النفط، ووجوده بوفرة، ومن ثم فإن خلق نظرة جديدة تجاه هذه الأمور أو إستحداث قيم جديدة للتعامل معها لايمكن أن يكون بالأمر الهين، فضلاً عن ذلك فإن جزء من صعوبة إتخاذ إجراءات قوية لمواجهة ازمات الطاقة في الولايات المتحدة يرجع الى وجود مجموعات ضغط فيها لها مصالح متصارعة.

هوامش البحث

(١) محمد حسين هيكل، حرب الخليج اوهام القوة والنصر، ط١، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر،١٩٩٢، ص ٧٧.

(٢) نجاة طه، السياسة الخارجية الامريكية في الخليج العربي (١٩٧٣-١٩٨٠)، رسالة ماجستير، (بغداد: المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، ١٩٨٢)، ص ٤٤ ؛ , "The "O' Conner Patricia"ed middle east U.S. policy, Israel, oil and the Arabs", 4th, (Washington, D.C: Congressional quarterly, 1979), p. 79.

(٣) الاوبك: منظمة دولية تمثل الاقطار المنتجة للنفط تأسست في ١٥ آب ١٩٦٠، والتي انظمت اليها الكثير من الدول الأخرى، ونجحت في تثبيت الأسعار المعلنة للنفط، والقضاء على الفائض النفطي في السوق العالمية. للمزيد من التفاصيل ينظر : ناجي ابي عاد وميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق

الاوسط (الناس، النفط، التهديدات الامنية)، ترجمة محمد نجار، ط١، (الاردن: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩) ص ١٩٠-١٩٣.

(٤) محمد ازهر السماك، اقتصاديات النفط، ط١، (الموصل: مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٠)، ص ١٩٧.

(٥) ادموند رونر، المصدر السابق، ص٣٨- ص٣٩.

(٦) هي كل من : السعودية، ايران، العراق، الكويت، الامارات، قطر.

(٧) محمد ازهر السماك، اقتصاديات النفط...، المصدر السابق، ص ١٩٦-١٩٧.

(٨) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط١، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام،٢٠٠٠)، ص ٢٤٤؛ الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط والأحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، (بيروت: دار الألف باء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص٢٦.

(٩) عن تدخل الولايات المتحدة العسكري المباشر ضد فيتنام الشمالية بحلول عام ١٩٦٥ ينظر: روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، ج ٢، (بغداد: دار المأمؤن للترجمة والنشر،١٩٩٠)، ص٦٢٧؛ ولمزيد من التفاصيل ينظر: ويلرد.ج.بورشيت، فيتنام قصة حرب العصابات، ترجمة وديع وهيب،(مصر: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨).

(١٠) زهير ماريديني،الثورة الأيرانية بين الواقع والأسطورة،(بيروت:دار أقرأ، ١٩٨٦)، ص ٢٩.

(١١) ضوابط الأسعار: هو نظام إقتصادي معقد فرضتهُ إدارة نيكسون على الاقتصاد الامريكي في ١٥ آب ١٩٧١، الهدف منه معالجة التضخم المالي في الولايات المتحدة، بعد أن عملت على تجميد أسعار السلع والبضائع ومن ضمنها النفط ومنتجاته. ينظر: توماس سويل، الاقتصاد التطبيقي، ترجمة رشا سعد زكي، ط١،(القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ٢٠١٠)، ص١٨ -١٩.

(١٢)نجاة طه، المصدر السابق، ص٤٥.

(١٣) مذكرات الرئيس نيكسون، ترجمة سهيل زكار، ط١، (دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص٢٦.

(14) Parra Francisco," Oil politics, a modern history of petroleum", (New York: I.B. tauris&co, 2004), p.30.

(١٥) اتفاقية جنيف الاولى: عقدت هذه الاتفاقية في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٢بين اعضاء الأوبك والشركات الاحتكارية لتعويضها عن الخسائر الناتجة من تذبذب قيمة الدولار وتراجعه مقابل العملات الاخرى وبموجبها ارتفعت ايرادات حكومات الدول الخليجية العربية. ينظر:

Jenkins Gillbert, "Oil Economists, Hand book 1985", (London: British Petroleum company, 1985),p20.

(١٦) أذيع قانون التأميم في الأول من حزيران ١٩٧٢ بتأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة، على أن تؤول الى الدولة ملكية الاموال والحقوق جميع الموجودة المتعلقة بالنفط. للتفاصيل ينظر :وزارة الاعلام العراقية، النفط العراقي من منح الامتياز الى قرار التأميم، (بغداد: مطبعة الجمهورية، ١٩٧٢)، ص٦١-٨١.

(١٧) فهد القحطاني، اليماني وال سعود، نفط وفضائح، ط١،(دار الصفا للتوزيع والنشر، ١٩٨٨)، ص ٩.

(١٨) ادواردمورس واخرون، النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ترجمة معهد الدراسات الستراتيجية، ط١، (بغداد: معهد الدراسات الستراتيجية،٢٠٠٧)، ص٢٨.

(19)Times, "Journal" April 30, 1973, p.57

(٢٠) ادوارد مودرس وآخرون، المصدر السابق، ص٢٨.

(٢١) عن الإحتياطي النفطي لمنطقة الخليج العربي ينظر:

Hollo Reuven, "Oil and American Foreign Policy in the Persian Gulf (1947-1991)", Dissertation, (University of Texas at Austin, 1995), p.46.

(22)Ian Skeet, op. cit, p.82.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل حول الموقف الأمريكي تجاه حرب ١٩٦٧ ينظر: عواطف سراج الدين، الولايات المتحدة والصراع العربي-الاسرائيلي ١٩٦٣-١٩٦٧،ط١، (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).

(٢٤) نظام شرابي، امريكا والعرب، السياسة الامريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، (بريطانيا: رياض الريس للنشر،١٩٩٠)، ص٣٣١.

(٢٥) محمد الاطرش، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي- الاسرائيلي(١٩٧٣-١٩٧٥)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ١٩٨٧)، ص١٤- ص٢٢.

(٢٦) الأوابك العربية: منظمة إقتصادية بادرت الى تشكيلها كل من السعودية والكويت وليبيا في كانون الثاني ١٩٦٨، اشترطت في عضويتها ان تكون الدولة العضو عربية، وكانت تهدف الى تحقيق التعاون التام بين الاعضاء في مختلف أوجه النشاط الأقتصادي في صناعة النفط. ينظر: محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط...، ص١٥١-١٥٢.

(27)Sobel Lester A. , "Energy crisis 1974-1975", Vol. 2,(New York: Fact on file,IN,1975), p.181. 183

(28)Parra Francisco, op. cit., p.163.

(٢٩) للتفاصيل عن الموقف الأمريكي تجاه تأميم النفط الايراني عام ١٩٥١ ينظر: آراء جاسم محمد المظفر، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأميم النفط في ايران، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة البصرة، ٢٠٠١.

(30)Times, "Journal", October 29, 1973, p.15 ; Times, "Journal", September 17, 1973, p.29.

(٣١) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥(دراسة في العلاقات الدولية)، (الكويت: معهد الانماء العربي، ٢٠٠٣)، ص٣٨٥.

(٣٢) محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، (الكويت: عالم المعرفة، ١٩٨٢)، ص٦٨.

(٣٣) جلبير الاشقر، الشرق الملتهب (الشرق الاوسط في المنظور الماركسي)، ترجمة سعيد العظم، ط١، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤)، ص٣٥.

(٣٤) عن الحرب العربية-الاسرائيلية الرابعة أو ما يعرف ب(حرب أكتوبر). ينظر : حافظ برجاس، المصدر السابق، ص ٢٦٧؛ محمد حسنين هيكل، مفترق الطرق، حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣).

(٣٥) اديث وائي، ايف. بيتروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية (١٩١٥-١٩٧٥)، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي،ج٢، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، د."ت")، ص١٩٧؛ وللأطلاع على نص قرار التأميم ينظر: حربي محمد، المصدر السابق، ص١١٢-ص١١٦.

(٣٦) المؤتمر القطري العراقي، تقرير عن حرب تشرين الأول (أكتوبر)١٩٧٣،أقره المؤتمر القطري الثامن في كانون الثاني١٩٧٤، (بغداد، دار الثورة، ١٩٧٤)، ص ٢٢.

(٣٧) محمود سالم السامرائي، أستقلالية السياسة الخارجية الأمريكية، (بغداد:منشورات وزارة الثقافة والأعلام،١٩٨٥)، ص١٣٨.

(٣٨) محمد صديق عفيفي، تسويق البترول، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧)، ص٢٦١.

(٣٩)ينظر: مارشال وايلي، إحتمالات إغلاق مضيق هرمز وأبعاد ذلك أقتصادياً وأستراتيجياً على الصعيدين المحلي والدولي، بحث في الندوة العلمية العالمية الخامسة،"الخليج العربي والعالم الخارجي"، (جامعة البصرة: مركز الدراسات الخليج، ١٩٨٧)، ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٤٠) ينظر :عبد العظيم رمضان، حرب اكتوبر في محكمة التاريخ، (مصر: مكتبة الاسرة، ١٩٨٤)، ص١٥٢.

(٤١) ويليام بير، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية،ترجمة خالد داود، ط١،(بيروت:مركز الاهرام للترجمة والنشر،٢٠٠٤)، ص١٦٢.

(٤٢) محمد صديق عفيفي، تسويق البترول، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧)، ص٢٦١.

(43)Qutide In: Daniel Yergin, "The Prize, the OPEC Quest. For Oil, Money and Power", (New York: Simon Sechuster, 1991), p.595.

(44)Hollo Reuven, op. cit, p.230 ; New York Times," Magazine" November 6, 1973, p.49 ; O' Conner Paticia"ed", op. cit, p.156.

وللإطلاع على بيان التخفيض ينظر:

Naila Al- Sowayel, "An historical analysis of Saudi Arabia's foreign policy in time of crisis: the October 1973 war and the Arab oil embargo", (Dissertation, University of Washington, 1990) , P.272-P275.

(٤٥) عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠٩)، ص١٦٤- ١٦٥؛ R. Edward and Schultze Charls, "Higher oil ; prices and the world economy, the adjustment problem", (Washington DC., the brooking Institution, 1975), p.230- 231.

(٤٦) صلاح منتصر، المجابهة في ميدان النفط، بحث منشور على الموقع:

www.digital.ahram.com ;

Sobel Lester. A," Energy Crisis", Vol. I…., p.201 ; Yergin Daniel, op. cit, p.607 ; Naila Al-Sowayel, "op.cit., p.114-115.

(47) Sherbiny Naiem and Tessler Mark, "Arab oil impact on the Arab countries and global implications", (New York: Praeger publishers 1976), p.270.

(٤٨) عاطف سليمان، المصدر السابق، ص ١٦٧.

(49) Odah sultan Odah، "Saudi-American relations 1968-1978, a study in ambiguity" (Dissertation: University of Salford, 1988),p.83, p.224.

(٥٠) محمد صديق عفيفي، المصدر السابق، ص٢٦٣.

(٥١) سلمى عدنان محمد الكباسي، النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية-الأمريكية (١٩٧٥-١٩٨٢)، (أطروحة دكتوراه: جامعة البصرة،٢٠٠٧)، ص٤٥؛ غسان سلامة، المصدر السابق، ص٤٢؛

Sobel Lester.A, "Energy Crisis", Vol.1…., p.202- 203 ; Sherbiny Naiem and Tessler Mark, op. cit, p.271.

(٥٢) عاطف سليمان، المصدر السابق، ص١٦٦.

(٥٣) محمد صديق عفيفي، المصدر السابق، ص٢٦٣.

(54)Bruce Jentleson and Thomas Paterson"ed", " Encyclopedia of U.S. Foreign Relations" Vol.2,(New York: Oxford university,1997), p.314.

(٥٥) سالي جمعة، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول، ص٤، بحث منشور على الموقع: www.hss.edu/e-university

(56) Hollo Reuven,op.cit, p.232

(٥٧) محمد صديق عفيفي، المصدر السابق،ص٢٦٣.

(58) Naila Al-Sowayel, op. cit, p.120.

(٥٩) ساندرا مكي، الملفات السرية للحكام العرب، (القاهرة، مكتبة النافذة، د"ت")، ص٤. وينظر:

Sobel Lester.A, "Energy Crisis", Vol.1…, p.200

(60) Reid Keith, "Oil Crisis 1973", National Petroleum News, "journal", August 2004.

(61)Exxon Corporation, "OPEC, question and answers", (U.S.A.: New York) p.20.

(٦٢) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والشرق العربي، (الكويت: عالم المعرفة، ١٩٧٨)، ص٢١١؛

Jentleson Bruce and Paterson Thomas"ed", op.,cit., Vol.2, p.314.

(63)1973 Oil Crisis, www.en.wikipedia.org.

(64) Bialos Jeffery, "Oil Import and National security: The Legal and Policy Framework for Ensuring United States Access to Strategic Resources", 1990, p.247-248.

(٦٥) للأطلاع على صورة تعبر عن النقص الحاصل في الوقود وظهور الطوابير الطويلة على محطات الوقود ينظر :

Carson Thomas and Bonk Mary"ed", "Encyclopedia of U.S Economic History", Vol.2, (Detroit: Gale, 2000), P. 752 ; Allin Craig"ed", "Encyclopedia of Global Resources", Vol.3, (California: Mixed Sources, 1998), P.873.

(66) Oil and Gas, "journal", May 2, 2005, p.30 ; Richard Nixon, "The real war", (U.S.A.: Warren book, Inc., 1980), p.80.

(67) Robert Engler, "The brotherhood of oil, energy policy and public interest", (London: The University of Chicago Press, 1977), p.2.

(٦٨) معهد الانماء العربي، قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، المواد الاولية واستراتيجية البلدان الصناعية الغربية (مثال النفط)، ط١، (بيروت :، ١٩٧٦)،ص٧.

(69)Rose Cynthia"ed"," American decades primary sources (1970-1979)", (U.S.A: The gale group, Inc., 2004), p.66.

(٧٠) معهد الانماء العربي، المصدر السابق، ص٧-١٠.

(71) Sherbiny Naiem and Tessler Mark, op. cit, p.272- 274.

(72)Hollo Reuven, op. cit, p.231 ; O' Conner Patricia, op. cit, p.83,

وللإطلاع على تفاصيل آثار الازمة على اوربا ينظر:

Paul Mahurin, "The european community and crisis adaptation: the impact of the 1973 oil crisis and european integration", (Dissertation: University of Oxford, 1991).

(٧٣) حافظ برجاس، المصدر السابق، ص٢٢٥-ص٢٥ ؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٢١١-٢١٤.

(٧٤) محمود سالم السامرائي، المصدر السابق، ص١٧٠.

(٧٥) حازم موسى الجنابي، العلاقات العربية دراسة في الابعاد الاستراتيجية لمشروع الشرق الاوسط الكبير، رسالة ماجستير، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية،٢٠٠٦)،ص٢٨.

(٧٦) ر.ك. رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، (البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج، ١٩٨٤)، ص١٠٩.

(٧٧) موسى مخول، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٧٨) الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط والإحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، (بيروت: دار الألف باء للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٨٤)، ص٧٧.

(79)Parra Francisco, op.cit, p.187.

(80) Oil and Gas, "Journal", May 2, 2005, p.9.

(81)Hollo Reuven, op. cit, p.233.

(٨٢) الكسندر بريماكوف، المصدر السابق، ص٧٨.

(83)Schoenebaum Eleanora"ed","Political profiles the Nixon/Ford years",(New York: Facts on file,Inc.,1979), p.623- 650.

(84)Qutide In: Edward C. Keefer"ed", Vol. XXXVI…, p. 665.

((85)Qutide In: Parra Francisco, op. cit., p.186.

(٨٦) سالي جمعة، المصدر السابق، ص ١٩.

(87) Hollo Revenue, op. cit., p.231.

(88)Goodwin Craufurd, "Yesterday solution, today problem, energy policy in perspective ", (Washington, DC: Brookings institution, 1981), p.448.

(89)Ibid., p.448.

(٩٠) سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق، ص ٤٨.

(91)Naila Al-Sowayel, op.cit, p.121.

(92) Edward C. Keefer"ed",F.R.O.U.S., Vol. XXXVI…, p.711 ;

وللإطلاع على نص الخطاب الكامل للرئيس نيكسون ينظر:

C.P.D, Vol.9, 1973, op.cit, P.1363-P136.

(٩٣) يذكر أن عدد وفيات حوادث المرور انخفض بشكل كبير بسبب تحديد السرعة. ينظر :

Carson Thomas and Bonk Mary"ed", op.cit, p. 752.

(94)Goodwin Craufurd, "Yesterday solution, today problem, energy policy in perspective ", (Washington, DC: Brookings institution, 1981), p.451- 455.

(95)E.I.A, "Petroleum supply annual 1981", Vol.1, (Washington, DC: US department of energy, 1982), p.70.

(٩٦) مذكرات نيكسون، المصدر السابق، ص١٩٧.

(97)E.I.A, Petroleum supply …., p.29.

(٩٨) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج...، ص ٨٦.

(99) Edward C. Keefer(ed),Vol. XXXVL …, p.703.

(١٠٠) علي الدين هلال، امريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٢، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٠٥.

(١٠١) سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق، ص٤٦.

(١٠٢) Sobel Lester.A, Energy crisis, Vol.1 …, p.182.

(103)Edward C. Keefer"ed", Vol. XXXVL …, p.703.

(١٠٤) سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق، ص٤٦.

(١٠٥) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ٢٠٥.

(١٠٦) سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق، ص٤٧؛ بنسون لي جريسون، المصدر السابق، ص١١٧.

(١٠٧) غازي ربايعة، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الاوسط (١٩٦٧-١٩٨٧)، ط١،(الاردن:دار الفكر للنشر والتوزيع،١٩٨٩)، ص٥٨.

(١٠٨) محمد علي صالح، الوثائق السرية الامريكية (مفاوضات صعبة حول الحظر)، الشرق الاوسط، " صحيفة" (العدد ١٠٦٣٤، كانون الثاني، ٢٠٠٨)، ص٤.

(١٠٩) سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق، ص٤٧.

(110) Parra Francisco, op. cit, p. 181.

(111) Ibid., p.181 ; Hollo Reuven, op.cit, p.232.

(١١٢) محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية -الامريكية (١٩٦٤ -١٩٧٥) دراسة تأيخية، اطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية التربية، ٢٠٠٢)، ص١٤٣ ؛ سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق، ص٤٩ ؛ بنسون لي جريسون، المصدر السابق، ص٨٣ ؛

Hollo Reuven, op.cit, p.232

(١١٣) عاطف سليمان، المصدر السابق، ص ١٦٧.

(١١٤) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ٢٣٠.

(١١٥) سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق،ص ٤٩؛ وللإطلاع على نص الخطاب ينظر: مجدي كامل، الحكام العرب في مذكرات زعماء وقادة ورجال مخابرات العالم،أسرار ما يدور خلف الكواليس، (القاهرة: دار الكتاب العربي، د. "ت")، ص ١٨٠-١٨١.

(١١٦) مقتبس في: محمد حسنين هيكل،حرب الخليج...،ص ٨٣- ٨٤.

(١١٧) محمد علي محمد التميم،المصدر السابق، ص ١٥٧.

(١١٨) ينظر : مجدي كامل، المصدر السابق، ص ١٨٢-١٨٣.

(119) Hollo Reuven, op. cit, P.232 ; Sobel Lester A, Israel …p.168.

(١٢٠) محمد علي محمد التميم، المصدر السابق، ص ١٥٨- ١٥٩.

(١٢١) محمد أزهر السماك،أستراتيجية الربط العربية...، ص ١٩.

(١٢٢) بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية الامريكية في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، (دار سينا للطباعة والنشر،١٩٩١)، ص٨. وللاطلاع على بنود إتفاقية فك الأشتباك بين مصر وأسرائيل ينظر: سعد الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، ط٤، (سان فرانسيسكو :دار البحوث الأمريكية،٢٠٠٣)، ص٣١-٣٢.

(١٢٣). محمد علي محمد التميم، المصدر السابق، ص١٦٠.

(١٢٤) مجدي كامل، المصدر السابق، ص ١٨٨.

(١٢٥) محمد علي محمد التميم، المصدر السابق، ص١٦٠

(١٢٦) توماس. أ.بريسون، المصدر السابق، ص ٢٣٠ -ص ٢٣١.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(١٢٨) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج...، ص ٨٩.

(129)Hollo Reuven, op. cit., p.232.

(١٣٠) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج...، ص ٨٩.

(١٣١) محمد علي صالح، الوثائق السرية الأمريكية، عوامل أدت الى رفع الحظر. مقال منشور على الموقع: www.aawsat.com

(132) Naila Al-Sowayel, op.cit., p.133.

(١٣٣)سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق،ص٥٦.

(١٣٤) عاطف سليمان، المصدر السابق، ص١٦٧-ص١٦٨؛ محمد الأطرش، المصدر السابق، ص٦٦ ؛ ر.ك.رمضائي، المصدر السابق، ص١٠٩.

(١٣٥) توماس.أ.بريسون، المصدر السابق، ص٢٣٣.

(136)Sobel, Lester A, Energy crisis Vol. 2…., p.83.